لحكمة او بعد خلق الله الا ذكره فيها لكنه خلاف المتقدم فظهر انه لا بد من الصرف عن
الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير المضاف وعليه التمثيل بقوله للقطع الذي استدلال
على الصرف عن الظاهر على خصوص تقدير المضاف كذا في شم لم يكن من هذا
القبيل بل من المجاز اللغوي والحكم الاصلي في مثله هو النصب لانه خبر ليس
فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون ما هو
في موضع المبتدأ نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق فكيف
في المثال الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا تتعرف فلا محذور اه
فنري بسبب زيادة الكاف وقيل الزائد مثل لان الزيادة نشأت منه ورجح
الاول بان الحكم بزيادة الحرف انسب وبان القول بزيادة مثل يؤدي الى
دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار افاده في الاطول
وظاهر عبارة المفتاح اه حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصلي في الكلام
لربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصح ايضا بان النصب في القرية في قوله تعالى
واسأل القرية والجر في كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل
الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا او ان يقال المراد ان الرفع حكم
مجازي للكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي فان الجر حكم
لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل سياق كلام السكاكي
فيظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه اه فنري وما ذكره المص اقرب لان
ما يفهم من المفتاح لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله اذ لم يتغير فيه الجر
عن محله اذ لا محل للجر في التركيب افاده في المطول قال الفنري يشعر هذا
بالتمام في المجاز بالحذف مطلقا مع انه غير ظاهر في نحو اعجبني سؤال القرية
الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لا جره الاصلي ولا يخفى
انه تعسف اه ملخصا قال شم اقول قوله ولا يخفى انه تعسف يرده ما في بعض الحواشي
شرح المطول حيث قال فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغيير حكم
الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله ففيما رحمة
من الله اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز اه لان الله تعالى موجود اي ولا
يمكن

٢٨٨

يمكن نفي الموجود اه شم قال نفي الى ايضاحه ما في المطول من انه نفي للشيء
بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما تقول ليس لاخي زيد اخ
فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا
اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ
اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى
اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود اه نفيا للملزوم
هو اخو زيد وقوله بنفي لازمه هو اخو الاخ وكتب ايضا قوله نفيا للملزوم
بنفي لازمه اي ونفي الملزوم لازم لنفي لازمه فقد اريد باللفظ لازم
معناه فصدق حد الكناية اه شم مصدر كنيت بكذا الكناية
والمضارع على هذا اكني فهو كرمى يرمي وقوله وكنوت والمضارع اكنو فهو على هذا كدعا
يدعو لفظا اريد به الاحرى على ان الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز واعلم
ان لهم في اللفظ الكنائي طريقتين الاولى انه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز ارادة
الموضوع له وعليها كلام المص الثاني انه مستعمل في الموضوع له لكن
لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير
الموضوع له متعلق الاثبات والنفي ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام
وان فقد المعنى الحقيقي بل وان استحال كما في قوله تعالى والسموات مطويات
بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى فامثال ذلك كنايات عند المحققين
من غير لزوم كذب لان استعمال اللفظ في معناه الحقيقي وطلب دلالته
عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة في
التلويح قال ولا حاجة الى ما قيل ان الكناية مستعملة في المعنى الثاني
لكن مع جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل اخر باستعمال اخر بخلاف
المجاز فانه مشروط بالقرينة المانعة اه قال في الاطول ولنا بحث نذكره
لك فانه عجيب للالباب وهو انه يمكن ان تجعل الكناية كلها حقائق
صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة
الدليل فيكون ما قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على
كنايتها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)